J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (6): 6041 - 6060, 2009

THE OBSTACLS FACEING SMALL AGRICULTUEAL ENTERPRISES IN RURAL AREAS AT KAFR EL- SHEIKH GOVERNORATE

Khamis, M. I. A.
Agric., Extension Rural Development Research Institute

المعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة بريف محافظة كفر الشيخ

محمد إبراهيم عنترخميس
معهد بحوث الارشاد الزراعى والتنمية الريفية - قسم بحوث المجتمع الريفى

الملخص

استهدف هذا البحث التعرف على المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة والمتغيرات ذات العلاقة بها. و لتحقيق هذه الاهداف فقد تم اختيار ستة مراكز ادارية من بين المراكز العشر بمحافظة كفر الشيخ كما اختيرت ست وحدات محلية بواقع وحدة محلية واحدة لكل مركز إدارى وهى: سيدى غازى (كفر الشيخ) ، محلة دياى (دسوق) ، الورق (سيدى سالم) ، برمبال (مطوبس)، كوم الحجر (الحامول) ، بقلولة (الرياض) إختيارا عشوائيا وتم حصر المشروعات الزراعية القائمة والمنتشرة بنطاق الوحدات المحلية المختارة وهى مشروعات الدواجن ذات العنبر الواحد (٨٩ مشروع) ، والمناحل (٦٠ مشروع)، والمبيدات والتقاوى (١٦١ مشروع) و بإجمالى ٣١٠ مشروعا تم حصرهم فعليا ثم اختيرت عينة عشوائية بواقع ٧٥% من كل منها – دواجن (٦٧ مشروع)، مناحل (٤٥ مشروع)، ومبيدات وتقاوى (١٢١ مشروع) وبإجمالى عينة بلغ مقدارها (٢٣٣ مشروع). وقد جمعت بيانات هذا البحث من خلال المقابلة الشخصية بواسطه استمارة استبيان صممت وإعدت وأختبرت مبدئيا لتكون اداة صالحة لتحقيق الاهداف ،كما إستغرقت عملية جمع البيانات شهرى سبتمبر واكتوبر ٢٠٠٨ . واستخدمت التكرارات العددية والنسبية واختبار (ف) واختبار (ت) ومعامل الارتباط لبيرسون ومعامل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات.

وتشير اهم نتائج البحث الى :

- ان هناك قلة من المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة (٧,٧٣ %) لا تواجه اى من المعوقات غير المباشرة محل الدراسة .
- تواجه المشروعات المدروسة مجموعة من المعوقات المباشرة بمستوى يتراوح بين متوسط ومنخفض (٥٨,٣٧ % ، ٢٧,٩٠ %) ، ومجموعة اخرى من المعوقات غير مباشرة بمستوى يتراوح بين منخفض ومتوسط (٥١,٩٣ % ، ٢٠,٦٠ %) ، كما تتعرض تلك المشروعات للمعوقات بصفة اجمالية بمستوى يتراوح بين متوسط ومنخفض (٦٢,٦٦% ، ٢٧,٩٠%) على الترتيب.
- ان اهم المعوقات المباشرة التى تتعرض لها المشروعات المدرسة وفقا للدرجة المتوسطة لكل منها مرتبة كالتالى: ضعف الموارد المالية اللازمة (٢,١٤درجة)، احتكار البعض للمواد الخام (٢,١٠ درجة) ، ضعف القدرة على الحصول على المواد الخام بالجملة (١,٩٤ درجة) ، تذبذب أسعار المواد الخام (١,٥٧ درجة)، التقدير الجزافى للضرائب (١,٥٤ درجة) ، تذبذب أسعار المنتج (١,٤٨ درجة).
- أن أهم المعوقات غير المباشرة التى تتعرض لها المشروعات المدرسة وفقا للدرجة المتوسطة لكل منها مرتبة كالتالى : ضعف مشاركة صاحب العمل للجوانب الاجتماعية للعمال (١,٤٣ درجة) ، و ضعف القدرة على التعامل مع الجهات الحكومية (١,٢٣ درجة)، عدم احتساب اجر صاحب العمل عند التقييم (١,١٢ درجة) ، قلة الخبرة الإدارية فى مجال المشروع (١,٠٣ درجة).
- ان مشروعات الدواجن هى الاكثر تعرضا للمعوقات وبصفة خاصة المعوقات غير المباشرة مقارنة بالمشروعات الاخرى وبفارق معنوى عند مستوى ٠,٠٥ وفقا لقيمة (ف) .
- ان المشروعات التى يمتلكها الموظفون من المبحوثين اقل تعرضا للمعوقات مقارنة بغيرها مما يمتلكها اصحاب الحرف اوالاعمال الحرة وغيرها التى يمتلكها المزارعين ، وكذلك المشروعات التى تستخدم

عمالة اسرية فقط اقل تعرضا للمعوقات مقارنة بالتى تستخدم عمالة اسرية ومؤجرة معا وبفارق معنوى عند مستوى ٠,٠٥.

- ان أهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بالمعوقات التى تواجة المشروعات محل الدراسة سواء على مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل المتغيرات الاخرى فكانت خمسة متغيرات وهى مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة ،ومساهمة الزوج فى دخل الاسرة ، والطموح المهنى ، والإتجاة نحو العمل الحر ، ومحاولات المبحوث لتطوير المشروع .
- ان المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه تفسر حوالى تفسر ٢٨,٦% من التباين الكلى فى اجمالى المعوقات وحوالى ٣٨,٣% من التباين الكلى فى المعوقات المباشرة ، وحوالى٣٩,٥% من التباين الكلى فى المعوقات غير المباشرة.

المقدمة والمشكة البحثية

تتطلع مصر الى دخول القرن الحادى والعشرين بوثبة حضارية تستند على ريف متقدم ومتطور ولتحقيق ذلك انقسمت التيارات الفكرية الى عدد من التيارات المتوازية احيانا والمتقاطعة فى احيان اخرى فمنها مايركز على مفهوم التنمية الريفية وتطور المفاهيم المرتبطه به فى تتابع زمنى حتى انتهت بالتنمية البشرية ، وجميعها تعتبر رمزا لتلك العملية التى تنساب خلالها الانشطة والبرامج التى تسعى للنهوض بالريف (عبد اللا ،٢٠٠٢) ، ومنها مايركز على المشروعات الصغيرة التى تعتبر ضلعا اساسيا لتقليل نسبة الفقر والجوع الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ كهدف محورى فى مقدمة الأهداف الإنمائية للألفية (التقرير المصرى للتنمية البشرية ، ٢٠٠٨) وكوسيلة من وسائل تحقيق التنمية والنهوض بالريف ، فالمشروعات الصغيرة رغم الاختلاف فى تعريفها ومداها بين الدارسين إلا انها تشكل وعاءا تنمويا تمتزج فيه موراد البيئة الريفية غير المستغلة مع الطاقات البشرية غير الفعالة لتحقيق عائد اقتصادى .

وتشير التحليلات الإقتصادية والاجتماعية للتجارب العالمية فى مجال المشروعات الصغيرة الى ان بعض الدول الاسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال عقدى الثمانينات والتسعنيات من القرن العشرين وتحولت من قوى استهلاكية كبيرة الى قوى إنتاجية خلاقة باللجوء الى المنتج الصغير والصناعات الصغيرة التى تتلاءم مع الزيادة السكانية وقلة الاستثمارات اللازمة لها. وذلك من خلال استغلال الخامات المتاحة وابتكار اساليب تكنولوجية جديدة مع وفرة الايدى العاملة لانتاج سلع ترتبط بالحياة اليومية للمواطن كالصناعات الغذائية والحرف البيئية (زايد ،١٩٩٩) . فعلى الرغم من ان الاقتصاد التركي كما تذكر فاطمة السيد (٢٠٠٩) يعتبر الرابع بعد النمسا وألمانيا والنرويج من بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) فيما يتعلق بنسبة حجم المنشآت الكبيرة في هيكلها الاقتصادي، ومع ذلك فقد ادركت ان الفرص الاكبر للتوظيف وزيادة النمو في الناتج المحلي الإجمالي، تكمن في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،وتشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي٩٩,٥%من المنشآت في قطاع التصنيع بتركيا، وتوظف حوالي ٦١% من جملة العاملين في هذا القطاع، ويعمل بمعظم المنشآت متناهية الصغر أقل من ١٠ عمال (ملكيات فردية يتم تشغيلها من قبل المالك)، وتتمركز بكثافة في قطاعات المنسوجات والكساء والجلود والمنتجات المعدنية المصنعة والمنتجات الخشبية بما في ذلك الأثاث والأطعمة والمشروبات والدخان. وفى كوريا فقد تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من الثلاثين مرة، وكان أحد أسباب هذا النجاح الكبير، هو خلق صناعة وطنية معتمدة على المنشآت الصغيرة من ناحية، وموجهه إلى التصدير من ناحية أخرى، من هنا لم يكن غريباً أن يصل معدل نمو الصادرات سنويا ٤٠% خلال ربع القرن الماضي

وفي الهند يضم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٣ ملايين منشأة تشارك بنسبة ٣٥% من حجم المنتجات الهندية ، ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع ١١,٣% سنويًا وهو معدل يتجاوز بكثير ما حقق قطاع الصناعات الثقيلة. وتبلغ قوة التوظيف في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٧ مليون عامل ينتجون ما يعادل ١٠٧ مليارات دولار بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج القومي الهندي . وان النظرة لواقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند تكشف منذ اللحظة الأولى أن هذا النجاح لم يأتِ من فراغ، بل استند إلى مجموعة من العوامل التاريخية والطبيعية، إضافة إلى الإمكانات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط (القمحاوى ،٢٠٠٩) ٠ وفى اليابان فقد اعتمدت خطة واضحة المعالم لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة باعتبارها ركيزة النمو الاقتصادي واعتمدت في ذلك عدة برامج منها برامج الحماية

والإرشاد والتدريب والبرنامج الموسع لتحسين الإدارة و التحديث والاعفاءات الضريبية ، ويستخلص من التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنها واحدة من أغنى التجارب العالمية . ومن الدروس المستفادة من هذه التجربة أن نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة (فاطمة سيد ،١٩٩٤). وفي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد في الوقت الحاضر ١٤ مليون مشروع إنتاجي صغير تستخدم حوالى ٥٧% من قوة العمل الخاصة وتسهم بـ٥٠% من الناتج المحلي الأهلي(ميا ، ٢٠٠٥).

وفي كندا يوجد حوالي ٢,٦ مليون منشأة متناهية الصغر وصغيرة وأفرادا يديرون أعمالهم الخاصة يمثلون ما يربو إلى ٦٠% من العمالة في القطاع الخاص وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٩. وتتولد نسبة ٢٦% من العمالة عن طريق المنشآت التي يقل عدد العاملين بها عن ٢٠ عاملا. وفي المكسيك تشكل المنشآت الصغيرة حوالي ٩٦% من إجمالي المنشآت ويعمل بها ٩٤% من إجمالي حجم العمالة. وفي ايطاليا تبلغ حصة المؤسسات الحرفية في إجمالي النشاط التجاري والصناعي والخدمي ٣٣ % وتوفر فرص عمل في حدود ٢٠ % من إجمالي سوق العمل ، وبلغت مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ١٢ % ، وتمثل صادراتها ١٨ % من إجمالي صادرات ايطاليا ، وأتاح التطور التقني لهذه المنشآت أن تطور طاقاتها الإنتاجية كما وكيفا وأن ترفع إمكاناتها التنافسية حتى بلغ وزنها النسبي ٨٢,٧ % ، وبذلك تعتبر إيطاليا الدولة الثانية بعد أسبانيا من حيث الوزن النسبي لمنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في المجموعة الأوروبية (الغرفة التجارية الصناعية السعودية ،٢٠٠٢).

وفى الكويت بلغت نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٩٩% من إجمالي عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد الوطني الكويتي طبقا لبيانات آخر حصر للمنشآت صدر عن الإدارة المركزية للإحصاء في ديسمبر ١٩٨٦. كما لوحظ أن ١١,٧% من منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعمل في قطاع الصناعة ، و ٤% تعمل في قطاع الزراعة ، و ٥١% تعمل في قطاع التجارة ، و ١٦% تعمل في قطاع الخدمات ، و ١٧% تعمل في أنشطة أخرى تشمل خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية.(غرفة وتجارة وصناعة الكويت ،١٩٨٦) وهناك العديد من التجارب الناجحة لكثير من الدول الاخرى فى مجال المشروعات الصغيرة ومنها المكسيك ، وسنغافورة ، وماليزيا ، والصين ، وبنجلاديش وغيرها ممن ترسخت لديها اهمية تلك المشروعات ليست على مستوى الاقتصاد الجزئى فحسب وإنما على مستوى الإقتصاد الكلى أيضا .

وفى مصر يشير تقريرالتنمية البشرية المصرى (٢٠٠٨) أن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنعكس فى حجم إسهامها فهى تشكل ٧٥% من العمالة الخاصة غير الزراعية ، و٤٠% من الناتج الإجمالى المحلى ، و٩٩% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعى ، ومع تقديم المساعدة الفنية والمالية لهذا القطاع من أكثر من جهه بالإضافة الى ان غياب التنسيق فيما بينها قد يؤدى إلى عرقلة نمو هذا القطاع ، كما يؤكد التقرير على أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر فى تقليص معدل البطالة من ٩,٣% ليصل الى ٥,٥% وتخفيض عدد العاطلين من ٢مليون فرد الى ١,٤ مليون فرد مع نهاية الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢) مقارنا بما كانت علية قبل الخطة ،كما يشير التقرير الى تقييم تم إجراؤه على تأثير برامج المعنيين المختلفين على المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الى انه مع تزايد عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التى تلقت تمويلا من ٣% إلى ٥% عام ١٩٩٨ ليصل إلى ١٥% - ٢٠% عام ٢٠٠٦ إلا أن مدى وصولها إلى أفراد المجتمع مازال مقيدا إلى حد ما. ويضيف التقرير ان احدث مسح لسوق العمل فى مصر لعام ٢٠٠٦ يبين انة طبقا لإحصاء المنشآت لعام ٢٠٠٦ هناك ٢,٤ مليون منشأة متناهية الصغر يعمل بها أقل من عشرة عمال وبإجمالى ٥,٢ مليون عامل .

أما إحصاءات وزارة التجارة الخارجية المصرية (١٩٩٧) فتوضح أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشكل ٩٩% من المنشآت الخاصة غير الزراعية ، وتحقق ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الأعمال الخاص، وتشغل أكثر من ٦٦% من إجمالي القوى العاملة وكان عمل المنشآت الصغيرة يتم دون وجود استراتيجية قومية. لذلك قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في عام ١٩٩٨م، بإصدار وثيقة لمشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر وتعد هذه الوثيقة أول محاولة لاقتراح مثل هذا الإطار ويوجد أكثر من ٤٠ برنامج متنوع لتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمصر ، هذه البرامج ممولة عن طريق هيئات حكومية ووكالات مانحة أو منظمات غير حكومية تصل جملة ما تم استثماره عن طريقها نحو ٥٦٠ مليون دولار. ويعتبر هذا المبلغ متواضعا إذا ما قورن بالمبالغ التي تخصصها البرامج الأخرى مثل برنامج تحديث الصناعة أو برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية. ، وإن كانت بعض التوقعات تشيرالى أن تلك البرامج في أفضل الأحوال لا تغطي سوى ١٠% من هذا القطاع في مصر، فقد أوردت دراسة أخرى عن التمويل المتناهي الصغر في منطقة الشرق الأوسط، وشمال

أفريقيا أن تلك البرامج في مصر استطاعت أن تصل إلى ١٢٠ ألف مستفيد فقط من إجمالي ١,٥ مليون منتفع يمثلون نحو نصف عدد السكان الذين يقل دخلهم عن ٢ دولار يوميا (Brandsma & Rafika Caouali)

وعلى الرغم مما اوضحتة التجارب السابقة من إهتمام ودعم حكومي للمشروعات الصغيرة إلا أن حجم الدعم الذي يمنح للمشروعات الصغيرة يختلف عن الدعم الحمائي الممنوح للمشروعات الكبيرة. وما زالت هناك العديد من المعوقات تواجه هذا القطاع وتحد من انطلاقه. ولعل من أهم هذه المشاكل والمعوقات نقص التمويل، ونقص المعلومات، ونقص المهارات، بالإضافة إلى غياب عنصر التسويق الجيد. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن هناك العديد من المعوقات التى تحد من الاستفادة من تلك المشروعات. وقد أكد استطلاع رأي أجري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) على بروز مشكلة التمويل، حيث أثبت أن مشاكل التمويل تأتي على رأس قائمة معوقات تلك المشروعات(Bologna, 2000) .

وتعطى مصر اهمية خاصة للمشروعات الصغيرة للاسراع بعملية التنمية وبصفة خاصة فى ظل التغييرات التى طرأت على القطاع الريفى حيث تقزم الحيازات الزراعية ، وانتشار الميكنة الزراعية ،والاجراءات الهيكلية والمؤسسية والتى صاحبت مرحلة التحول الاقتصادى ، والتخلى عن سياسة تعيين الخريجين الامر الذى ادى الى تزايد معدلات البطالة وغيرها من الاثار السلبية الاخرى (عنتر، والنجار، ٢٠٠٠). ويضيف الشيمى (٢٠٠٨) إن من أهم المقومات الداعمة لقيام المشروعات الصغيرة فى الريف هو عدم توافر فرص عمل فى غير الزراعة حيث أن اغلب الريف المصرى يفتقر إلى وجود بنى صناعية أو خدمية باستثناء بعض مزارع الدواجن والقليل من الصناعات الحرفية، مما ادى إلى زيادة معدلات البطالة بكافة اشكالها ، ولذا فان ايجاد المشروعات الصغيرة بالقرى ستزيد من فرص العمل غير الزراعى ومن ثم تمكن من تقليل مستويات البطالة ،إضافة إلى استغلال الموارد المتاحة وخلق طلب عليها ، كما أن من الإمكان تطوير أداء العاملين ونقل قدراتهم إلى آفاق أرحب وهذا يعمل على تحسين الكفاءة الانتاجية ويعد ذلك من أهم مقاصد المشروعات الصغيرة فى الريف .

وقد اوضح الشيمى (٢٠٠٨)أن نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق المأمول منها يتطلب الوقوف على ما يواجهها من عقبات تنبع في الأصل من خصائصها والتي تختلف عن المشروعات الكبيرة . سواء من حيث هيكل الملكية والادارة اوهيكل التمويل وغيرها فهذه المشروعات تدار من خلال صاحب المشروع أو تتخذ نمط المالك المدير والذي قد لا تتوافر لديه الخبرة الفنية والادارية التي تلعب دورا في نجاح المشروع في الوقت الذي يمارس جميع ما يتصل بنشاط المنشأة من مشتريات ومبيعات وإدارة عاملين والإشراف على عملية الإنتاج بمراحلها المختلفة. . كما يؤكد عبد المقصود (١٩٩٩)أنه على الرغم مما حققته تلك المشروعات من نتائج واثار إجتماعية وإقتصادية إيجابية إلا أنها لم تحقق المتوقع منها للعديد من المعوقات التى تواجهها .

والخلاصة كما تشير هبة القدسى (٢٠٠٧) نقلا عن سمير رضوان المدير التنفيذى للمجلس التنفيذى للتنافسية المصرى انة على الرغم من إصدار قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة (ق١٤١ لسنة ٢٠٠٤) ووجود أكثر من ١٥٠ جهة تقدم الدعم الفني والمالي لهذا القطاع، فإن الجهود لا تزال مقيدة، حيث يشير تقرير التنافسية إلى غياب خدمة تمويلية تلبي احتياجات قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأخذ في النمو، كما أشار الى احدث تقارير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار في مصر والذى يوضح صعوبة الحصول والنفاذ إلى التمويل وارتفاع تكلفته إمام المشروعات الصغيرة، حيث يتم تمويل ٥٦% من المشروعات القائمة بالتمويل الذاتي بينما تمثل مساهمة البنوك في تمويلها اقل من ٤٠% منها ١٣% للبنوك العامة و٢٦% للبنوك الخاصة بالإضافة الى العديد من المعوقات الإدارية والتنظيمية والتسويقية الأخرى الأمر الذى يحد من دور تلك المشروعات فى التنمية.

وبناءا على ما سبق نستطيع القول انه على الرغم من إعتراف كافة الدول الغنية والفقيرة بأهمية المشروعات الصغيرة فى التقليل من معدلات البطالة ، وتدعيم الجوانب الإجتماعية والاقتصادية لشعوبها وبناء قواعد راسخة للإقتصاد القومى ، ومحاولاتها المستمرة والجادة فى تذليل العقبات التى تواجهها حيث خصصت العديد من تلك الدول هيئات مستقلة لرعاية هذة المشروعات وتمويلها كالبنك الوطنى لتمويل المشروعات الصغيرة فى الاردن ، وبنك الأمل للإقراض الصغير فى اليمن ، و مصرف سوريا للمشروعات الصغيرة ، وبنك الرجاءفى لبنان ، وبنك الفقراء فى كل من المغرب وجيبوتى ، وبنك جرامين فى بنجلاديش ، وإدارات الاقراض الصغير والمتناهية الصغر بالبنوك التجارية والنوعية والصندوق

الاجتماعى فى مصر حتى أصبح الأمل معقود على تلك المشروعات لتحقيق طفرة تنموية كما حدث فى الصين واليابان وكوريا ودول شرق أسيا وغيرها من الدول ، إلا انة مازالت هناك العديد من المعوقات التى تواجة هذة المشروعات وفى مقدمتها المعوقات التمويلية ، والتنظيمية ، والتسويقية ،والادارية وغيرها الأمر الذى تتضح معة اهمية التغلب على المعوقات التى تواجة المشروعات الصغيرة بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وفى الدول الزراعية على وجة التحديد ومنها مصر، و لذلك فإن هذا البحث يسعى الى الإجابة على التساؤلا ت الأتية :

١- ماهى المعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة ؟

٢- ماهى المتغيرات ذات العلاقة بدرجة تعرض المشروعات الزراعية الصغيرة لتلك المعوقات ؟

اهداف البحث

يستهدف هذا البحث بصفه اساسيه التعرف على المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة و لتحقيق هذا الهدف يمكن صياغة الاهداف الفرعية التالية :

١- التعرف على المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة من حيث :

أ – مستوى تعرض المشروعات الزراعية الصغيرة لتلك المعوقات .

ب – الأهمية النسبية للمعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة .

ج – مدى الاختلاف فى درجه تعرض المشروعات المدروسه للمعوقات التى تواجهها وفقا لنوعيه تلك المشروعات .

٢ – التعرف على المتغيرات ذات العلاقة بدرجه المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة .

الفروض البحثية

لتحقيق اهداف البحث فقد تم صياغة الفروض البحثية التالية :

الفرض الأول : تختلف نوعية المشروعات فيما بينها من حيث درجة المعوقات التى تواجهها .

الفرض الثانى : توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة مواجهه المشروعات الزراعية الصغيرة للمعوقات المباشرة كمتغير تابع .

الفرض الثالث توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة مواجهه المشروعات الزراعية الصغيرة للمعوقات غير المباشرة كمتغير تابع .

الفرض الرابع : توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة مواجهه المشروعات الزراعية الصغيرة للمعوقات بصفة إجمالية كمتغير تابع .

المدخل النظرى للبحث

ان الثروة الحقيقية لاى بلد هى شعبها وأهلها، وأن الغرض الحقيقى من التنمية هو إيجاد الفرصة للأفراد ليتمكنوا من بيئتهم ، والاستمتاع بها لفترة أطول ، وفى صحة جيدة ،وتدبير وسائل العيش لهم (HDR,1999).ويركز مفهوم التنمية البشرية على ان الانسان هو مفتاح التنمية وإنها منه واليه ،كما يمثل الريف الغالبية من سكان المجتمع المصرى ، كما ان الفجوه الحضرية – الريفية ما زالت تظهر التفاوت الشاسع فى مستوى التنمية بين الحضر والريف . ومن غير المألوف ان يعيش مايقرب من نصف سكان العالم حتى الان على اقل من دولارين فى اليوم (World Bank ,2001) . وبمقارنة التحول فى الدخل ومستويات الفقر فى بعض البلدان خلال فترة التسعينيات فقد اوضح تقرير التنمية البشرية (HDR,2002) أن بعض الدول قد شهدت تحسنا ملحوظا ، فى حين كانت هناك بعض الاخفاقات فى دول اخرى ، ففى حين ارتفع معدل النمو فى دخل الفرد ليصل الى ٦،٤ %فى شرق اسيا والباسفك ،وحوالى ٣،٣%فى جنوب اسيا وأمريكا الاتينية ،إلا انة لم يتجاوز ١،٦ %فى شرق اسيا والكاريبى ، اما فى منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا فلم يتجاوز ١% ، كما انخفضت معدلات الفقر خلال نفس الفترة بمعدلات ١٤،٩ % ، و ٨،٤ % ، و ١% ، و ١%لكل منهم على التوالى. ولذلك يمثل الاهتمام بالريف احد المعايير الاساسية لقياس درجة تقدم المجتمعات. فمن غير المعقول ان يتقدم مجتمع فى عصرنا الحالى بخطى منتظمة مخلفا وراءه الغالبية العظمى من قواه البشرية بالريف .

ويشير تقرير المشاركة من اجل تنمية المشروعات الصغيرة Partnerships For Small Enterprise Development (2004)الصادر عن البرنامج الانمائى للامم المتحدة (UNDP)

بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص ومن ثم الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وبصفة خاصة فى الدول النامية حتى تتمكن من تحقيق اهداف الالفية الثالثة للتنمية والتى تتضمن تخفيض اعدادالاشخاص الذين يعيشون فى فقر مدقع الى النصف بحلول عام ٢٠١٥ ،وفى هذا السياق فمن المؤكد ان العديد من الفاعلين سوف يكون لهم دور حيوى من خلال التضامن والتعاون بين تلك المشروعات للمشاركة الفعالة في الاقتصاد الكلى .الامر الذى يؤدى الى تخفيض التكاليف ،وتنشيط الاسواق وحسين نوعية الامدادت ، والامتثال للقواعد البيئية، وتقوية العلاقات مع الجانب الحكومى وغيرها من الإيجابيات الاخرى .

لذلك أصبح الإقراض متناهي الصغر – بغرض تدعيم المشروعات الصغيرة – توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها ، نظراً لما ثبت عن هذا التوجه من كونه الأداة الأقوى والأكثر فاعلية لمكافحة الفقر وتحقيق الهدف الذي حددته قمة الإقراض بالوصول إلى مائة مليون من أشد الأسر فقراً في العالم بحلول العام ٢٠٠٥م، وتخفيض نسبة الفقر إلى 50% بحلول العام ٢٠١٥م ، إسهاماً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة . ولعل إعلان الأمم المتحدة لعام2005 م سنة دولية للإقراض متناهي الصغر ، يأتي تأكيداً لأهمية هذه الآلية ودورها الحيوي في تجفيف منابع الفقر . كما أن من أصدق الدلائل على جدوى الإقراض متناهي الصغر على المستوى الدولي ، إنشاء العديد من قطاعات التمويل بهدف الوصول إلى ملايين الفقراء على مستوى العالم، ونجاحها في تزويدهم بالخدمات المالية والتخفيف من حدة الفقر بينهم ، وبصورة خاصة بعد أن أثبتت التجارب أن شريحة أفقر الفقراء لها القدرة على استخدام خدمات الإئتمان بتكلفة مالية محدودة ، مدحضة بالتالي القناعات السائدة عن عجز تلك الفئة من الاستفادة من خدمات الإقراض ، وارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية إليها . وانطلاقاً من تلك المفاهيم ، فقد كان لأجفند (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية) AGFUND دوره الطليعي والمتميز في أوساط المؤسسات التنموية الإقليمية ، بغية المساهمة في ترجمة قرارات قمة الإقراض إلى واقع ملموس من خلال إنشاء وتأسيس بنوك الفقراء في الدول العربية في بادرة تعد الأولى من نوعها على مستوى المنطقة (سعد اللة ، وطالبى ، ٢٠٠٩).

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها ان المشروعات الصغيرة تعتبر من افضل الصيغ المطروحة لتنمية القطاع الريفى، وقد بنى هذا الافتراض على ركيزتين أساسيتين : تتعلق اولاهما : بطبيعة الاتجاة المتنامى لمشكلة البطالة والتحولات التى شهدها القطاع الريفى من انتشار الميكنة الزراعية والانفتاح على العالم الخارجى وما يصاحبة من تغير ثقافى وانتشار التعليم وغيرها من العوامل الايجابية التى تساعد على تحسين نوعية الحياة وتنمية الطموح والتطلع للحياة العصرية وما تستلزمة من الدخول لسوق العمل الخاص وعدم التقيد بتقاليد البيئة المحلية وتوسيع دائرة الاختيارات أمام الريفيين لتحسين اوضاعهم المعيشية . اما الركيزة الثانية : فتتعلق بطبيعة المشروعات الصغيرة نفسها، فهى اقل احتياجا لرأس المال ولا تحتاج الى عمالة فنية مدربة ، كما أنها تساعد على تعبئة أكبر قدر من رأس المال من خلال مساهمة الأصدقاء والأهل والأقارب بمدخراتهم التى لم تكن تدخل مجال الإستثمار لضالتها بالاضافة الى ان مثل هذه المشروعات تعتمد أساسا على الموارد الأولية المتوافرة محليا كما تتميز هذه المشروعات بالقدرة على تحقيق انتشار جغرافى أشمل ، والاستفادة من عائد الاستثمار ، والمرونة فى اساليب التشغيل بالإضافة الى دعم ومساندة العديد من المؤسسات الدولية والمحلية لتلك المشروعات وإعتبارها مطلب من المطالب الأساسية لتحقيق أهداف الألفية الثالثة وأنها مفتاح التنمية بكافة الدول ومنها مصر.

وبذلك يتضح مدى ارتباط الجانب الاقتصادى لتلك المشروعات بالجانب الاجتماعى ، فالمشروع الصغير كثيرا ما يرتبط بالعائلة فيوفر فرص عمل لافرادها من الرجال والنساء كما يسهم فى تعبئة مدخرات العائلة بشكل قد لا يتحقق بطريق اخر (احمد ،١٩٩٦: ٢٧) . كما اوضحت فريال البنا (١٩٨٥) ان هناك تاثيرا ملموسا للعاملات فى الصناعات الريفية على دخل اسرهن حيث تبين ان ٣٧ % من العاملات فى تلك الصناعات تساهم مساهمة فعالة فى رفع معدلات دخل اسرهن بصفة دائمة ومستمرة ، كما كشفت دراسة مندور (١٩٨٨) عن قدرة المشروعات الصغيرة على استيعاب عمالة نسائية متزايدة لارتباط هذه المشروعات بوطن ومحل اقامة صاحبها. وبالتالى يمكن جذب ربات البيوت ليشاركن فى هذه المشروعات وان تكلفة التدريب بهذه المشروعات منخفضة كما ان هذه المشروعات تعتمد على الموارد المالية والإنتاج للسوق المحليين . أما مكاوى (١٩٨٩) فقد توصل فى دراسته الى قدرة صناعة الاغذية المحفوظة على امتصاص ما يعادل ٢٤% من فائض العمالة الزراعية وبالتالى خفض معدلات البطالة الزراعية من ٢٢%

الى ١٧% كما توصل الصيفى (١٩٩٢) الى ان مشروعات الدجاج ثنائى الغرض ومشاريع تربية الارانب تحقق عائدا اضافى للجنيه المستثمر بمبلغ حوالى ١٤% ، ١٢,٦٥% لكل منها على الترتيب .

وبمراجعة مااتيح من دراسات وجد ان الغالبية العظمى منها تتفق على اهمية التدريب على الصناعات الصغيرة وضرورة التدريب فى المصانع الكبرى (Geiger,1989) ، وان هناك حاجة ماسة الى وجود صناعات ذات تكنولوجيا بسيطة وأقل حتى تستوعب العمالة الزائدة (Guhathakurta,1991) ، وان استخدام العمالة المؤجرة يعتمد اساسا على كمية الانتاج وضرورة التركيز على اعادة تصنيع المنتجات من الخامات المتبقية باعتبارها الأساس فى عملية تصنيع المنتجات الزراعية (Jefremoves ,1991) . كما أوضحت العديد من الدراسات بعض المعوقات التى تحد من الاستفادة من تلك المشروعات حيث يؤكد عبد المقصود (١٩٩٩) أنه على الرغم مما حققتة تلك المشروعات من نتائج واثار إجتماعية إيجابية إلا أنها لم تحقق الأثار الإقتصادية المتوقعة منها حيث يتبين من دراسته ان الدخل المتحقق من تلك المشروعات لدى غالبية المبحوثيين لا يغطى التكاليف وهو الأمر الذى يجعلهم متعثرين فى مشروعاتهم .

وعلى الرغم من الاختلاف بين المنظرين والعلماء والجهات التمويلية على مفهوم المشروعات الصغيرة سواء داخل البلد الواحد او بين البلدان المختلفة الا انه يوجد إجماع الى حد كبير على نوعية المعوقات والمصاعب التى تواجه تلك المشروعات ، وقد أكد تقرير التنمية البشرية المصرى(٢٠٠٨) على ان الطرق المتاحة لدى المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر للحصول على الخدمات المالية اللازمة للوفاء باحتياجات العمل والأصول الثابتة محدودة. كما يشير التقرير الى ماتوصلت إلية دراسة المهدى٢٠٠٦ والتى أوضحت أن التمويل اللازم لبدء المشروع هو واحد من عوامل تمكين المشروعات الصغيرة والتى تجد صعوبة فى الحصول علية لان المؤسسات المالية ليست راغبة فى إقراض المشروعات الصغيرة بسبب الاخطار والتكاليف العالية كما حظيت الخدمات غير المالية والتى تشتمل على التدريب ، والتسويق ، والإدارة ،والمساعدة الفنية على قليل من الاهتمام . كما يشير التقرير الى الدراسة التى مولتها الوكالة الكندية للتنمية الدولية انه فى معظم الأحيان يلجأ منظمى الأعمال إلى الإستشارات بدون ان يكونوا مؤهلين بالحد الأدنى من متطلبات النجاح مثل دراسة جدوى مناسبة ،أو الأدوات الأساسية لإستخدام المؤشرات المهمة لقياس اداء الأعمال والتى تشمل العمليات الأساسية مثل التسويق والمبيعات وضمان الجودة ،وعمليات الإنتاج، والتمويل والمحاسبة .

وقد دلل تقرير التنافسية المصرى الرابع على ما أصدره البنك الدولي من تقديرات تشير إلى تراجع ترتيب مصر في مؤشر تنافسية الأعمال إلى المركز ١٦٥ من بين ١٧٥ دولة خاصة فيما يتعلق بإصدار التراخيص والتوظيف والتسجيل وإنهاء المشروعات والخروج من السوق. وافاد تقرير التنافسية بأنه للبدء في مشروع في مصر فإن الإجراءات تستغرق عادة من عشرة إلى تسعة عشر يوما وتتكلف ٦٨,٨% من دخل المواطن مقارنة بـ٦,٢ إجراء، يأخذ ١٦,٦ يوما بتكلفة ٥,٣% من دخل المواطن في دول منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تضم نحو ثلاثين دولة متقدمة (هبة القدسى ، ٢٠٠٧).

وقد صنفت وزارة التنمية المحلية فى مصر (١٩٩٨ : ١٢-١٩) المعوقات التى تواجة المشروعات الصغيرة الى اربعة انواع تتمثل فى : معوقات تمويلية ، و ندرة العمالة الفنية ، و معوقات البنية الاساسية ، والمعوقات التشريعية والتنظيمية ، يرى ابو حطب (١٩٩٩: ص ٨٩) أن المعوقات التى تعترض المشروعات الصغيرة تنقسم الى اربعة انواع تتمثل فى : معوقات تمويلية ، ومعوقات تسويقية ، و معوقات تتعلق بامكانية الدعاية والاعلان واخيرا معوقات تنظيمية . كما يصنف (هاريسون : ٢٠٠٠) المعوقات التى تعترض تنمية المشروعات الصغيرة الى اربعة انواع تتعلق بالإئتمان المالى اللازم ، والتكنولوجيا التى تعتمد عليها تلك المشروعات ، والادارة ، ونوع الادارة والتخطيط والتسويق . اما (مطاوع : ٢٠٠٠) فيصنف المعوقات التى تؤدى الى اخفاق المشروعات الصغيرة فى تحقيق اهدافها الى خمسة معوقات وهى : المعوقات المالية ، والمعوقات الادارية والتنظيمية ، والمعوقات التسويقية ، والمعوقات الهيكلية ، والمعوقات الاقتصادية . كما يحدد مؤتمر المشروعات الصغيرة وافاق التنمية المستدامة فى الوطن العربى فى بيانه الختامى لمعوقات المشروعات الصغيرة الى مجوعتين اساسيتين هما : معوقات البيئة الخارجية ، ومعوقات البيئة الداخلية .

و يذكر ابو ناعم (٢٠٠٠٢) نقلا عن : Sommers and Ayolin ان اهم اسباب فشل المشروعات الصغيرة هى عدم الكفاءة والوقوع فى اخطاء جسيمة فصاحب المشروع لا يعرف كيف يدير ويشغل نشاطه ، وعدم وجود خبرة كافية ومتوازنة بالانشطة الرئيسية اللازمة لتشغيل هذا المشروع وهى

الانشطة التسويقية والشرائية ، والمالية ، والانتاجية الخاصة بالمشروع الصغير وان السبب الاخير والأهم هو ضعف الادارة ونقص الخبرة الادارية لصاحب المشروع. و تذكر عزة البندارى (Azza Elbendary 2006) انة على الرغم من اهمية المشروعات الصغيرة فى مصر وبصفة خاصة فى المجتمعات الفقيرة لانها تساعد على ايجاد فرص عمل ،وتحسين مستوى الخدمات وزيادة الانتاجية مما ينعكس على تحسين الاداء الاقتصادى العام ،إلا أن هذة المشروعات مازالت تعانى من الكثير من المعوقات التمويلية والإدارية والتسويقية .وعلى الجانب الاخر فيرى محمد (١٩٩٨) ان هذه المعوقات تنقسم الى مجموعتين تتعلق الاولى منها : بالمعوقات غير المباشرة والتى تتمثل فى معوقات تتعلق بالانسان المنتج ، ومعوقات ترتبط بطبيعة المشتغلين بالمشروعات الصغيرة ، و معوقات ترجع لطرق الممارسة ، ومعوقات اجرائية مع الاجهزة الحكومية ، اما المجموعة الثانية : فتمثل المعوقات المباشرة وهى تلك التى تعترض تنمية المشروعات الصغيرة وتتمثل فى : العوائق التنظيمية والادارية ، والعوائق التسويقية ، وعوائق التمويل ، ثم عوائق العمالة والتدريب والضرائب والتامينات الاجتماعية .

وبناءا على الاستعراض السابق لطبيعه وانواع المعوقات التى تعترض المشروعات الصغيرة والتى يصعب تصنيفها على وجه الدقة لتداخلها وطبيعة المشروعات الزراعية التى سيتم تناولها بالدراسة فيرى الباحث ان معوقات النهوض بالمشروعات الصغيرة يمكن تصنيفها الى نوعين من المعوقات هما :

أ – المعوقات المباشرة : وهى التى تتصل بالعمليات التسويقية والتمويلية والتنظيمية والتى تعترض الجوانب التنموية لتلك المشروعات .

ب – المعوقات غير المباشرة : وهى التى تتصل بصاحب المشروع نفسه سواء فيما يتعلق بالخبرة الفنية والادارية ومدى خبرته مع التعامل مع الجهات الحكومية التى تتصل بمشروعه سواء بالضرائب و التامينات ومكاتب العمل وخلافه .

الطريقة البحثية

نظرا لطبيعه هذا البحث وتركيزه على المشروعات الزراعية الصغيرة واهتمامه بدراسه المعوقات التى تواجة المشروعات القائمة بالفعل دون المشروعات الوهمية والتى تسجل بغرض الحصول على قرض من اى جهة تمويل فقد اعتمد على اختيار المناطق الجغرافية كمرحلة اولى باسلوب العينة العشوائية متعددة المراحل حيث اختيرت ست مراكز ادارية من بين المراكز العشر بمحافظة كفر الشيخ وهى : كفر الشيخ ، دسوق، وسيدى سالم ، ومطوبس ، والحامول ، والرياض ثم اختيرت وحدة محلية واحدة من بين الوحدات المحلية بكل مركز ادارى من المراكز الست المختارة فكانت كتالى: سيدى غازى (كفر الشيخ) ، محلة دياى (دسوق) ، الورق (سيدى سالم) ، برمبال (مطوبس)، كوم الحجر (الحامول) ، بقلولة (الرياض) ، وباجمالى ست وحدات محلية إختيارا عشوائيا ، وتم حصر المشروعات الزراعية القائمة والمنتشرة بنطاق الوحدات المحلية المختارة وهى مشروعات الدواجن ذات العنبر الواحد (٨٩ مشروع) ، والمناحل (٦٠ مشروع)، والمبيدات والنقاوى (١٦١ مشروع) و باجمالى ٣١٠ مشروعا تم حصرهم فعليا ثم اختيرت عينة عشوائية بواقع ٧٥% من كل منها – دواجن ٦٧ مشروع ، مناحل ٤٥ مشروع ، ومبيدات ونقاوى ١٢١ مشروع وباجمالى عينة بلغ مقدارها ٢٣٣ مشروع .

ولتجميع بيانات هذه الدراسة تم استخدام استبيان بالمقابلة الشخصية الذى تم تصميمها بشكل يحقق اهداف البحث وتم اجراء اختبار مبدئى لها وتعديل ما لزم تعديله و قد جمعت البيانات خلال شهر سبتمبر واكتوبر ٢٠٠٨ وقد تم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية مثل : التكرارات العددية والنسبية ، واختبار (ف) ، واختبار (ت) ، وتحليل الارتباط البسيط لبيرسون ، وتحليل الانحدار المتعدد لتحليل البيانات .

قياس المتغيرات البحثية

أ – المتغيرات المستقلة : وهى عبارة عن تسعة عشر متغيرا منها خمسة متغيرات إسمية هى نوع المبحوث (ذكر، انثى) ،عضوية المنظمات (عضو ، غير عضو) ، وملكية موقع المشروع (ملك ،إيجار) ، والعمالة المستخدمة (اسرية فقط ، اسرية ومؤجرة معا) ، والخبرة بالمشروع قبل تنفيذة (توجد ، لاتوجد) ومتغير رتبي واحد هو، نوع المهنة الرئسية للمبحوث (موظف ، حرفى او صاحب أعمال حرة ، مزارع) ثلاثة عشر متغيرا كميا نعرض لكل منها على النحو التالى :

١- تعليم المبحوث : وهو رقم مطلق يعبر عن عدد السنوات الدراسية التى اجتازها المبحوث واعطاء الامى
(صفر)ومن يقرأ ويكتب (٤درجات)
٢- تعليم زوج/ زوجة : : كما فى تعليم المبحوث
٣- مساهمة الزوج فى دخل الاسرة : وهى نسبة مئوية لمقدار مساهمة الزوج فى دخل الاسرة .
٤- مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة : وهى نسبة مئوية لمقدار مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة .
٥- ا لدخل الشهرى لاسرة المبحوث : وهو اجمالى دخل الاسرة بالجنية شهريا .
٦- عمر المشروع : وهو يعبرعن عدد السنوات التى مضت منذ انشاء المشروع وحتى وقت جمع البيانات مقربا لاقرب رقم صحيح.
٧- المساحة الارضية للمشروع : وهى اجمالى المساحة الارضية المقامه عليها المشروع بالمتر المربع .
٨- مدةالخبرة بالمشروع : وهى تعبر عن عدد السنوات التى عايش فيها المبحوث لاعمال المشروع قبل او بعد تاسيسه وحتى وقت جمع البيانات.
٩- الحيازة الزراعية للاسرة : تعبر عن اجمالى الاراضى الزراعية لدى الاسرة بالقيراط .
١٠- الحيازة الحيوانية للاسرة : وتعبر عن عدد رؤوس الحيوات التى يملكها المبحوث مع اعتبار كل خمس رءوس من الأغنام او الماعز تعادل رأس واحدة .
١١- الطموح المهنى للمبحوث : وقد قيس من خلال مؤشر يتكون من إثنى عشر عبارة تعبر فى مجملها عن
مدى إعمال المبحوث لإفكارة ومهارتة ومحاولتة لإكتساب معلومات ومهارات جديدة وتنمية تطلعاتة للإرتقاء بمهنتة سواء من حيث دمج اولادة فى انشطة المشروع ،اوسعية للحصول على معلومات او مهارت جديدة من خلال حضور تدريب او قيامة بتدريب اخريين على اعمال المشروع ، وحرصة على ان يكون مشروعة متميزا ،واهتمامة بتنمية قدراتة للتغلب على حل المشكلات التى تواجة مشروعة وقد أعطي المبحوث ثلاثة إستجابات (بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة) وبالأوزان (٣ ، ٢ ، ١)على الترتيب . وقد تم حساب معامل الثبات للمؤشر المستخدم حيث بلغت قيمة (الفا) حوالى(٠,٨٧) وهى قيمة مرتفعة ،تدل على ثبات هذا المؤشر وإستخدامة للقياس .
١٢- الإتجاة نحو العمل الحر : وقد قيس من خلال مؤشر يتكون من إثنى عشر عبارة منها ثماني عبارات موجبة الإتجاة واربعة سالبة تعبر عن مدى الميل الإيجابى للمبحوث نحو العمل الحر وتفضيلة لة وقد أعطي المبحوث ثلاثة لختيارات تعكس مدى موافقته عن كل منها (موافق تماما ، سيان ، غير موافق) وبالأوزان (٣ ، ٢ ، ١) على الترتيب للعبارات الإيجابية ، والعكس للعبارات السلبية . وقد تم حساب معامل الثبات للمقياس حيث بلغت قيمة (الفا) حوالى(٠,٨٤) وهى قيمة مرتفعة ،تدل على ثبات هذا المؤشر وإستخدامة للقياس .
١٣ - جهود المبحوث للتغلب على المعوقات:و قد قيست من خلال ست محاولات تعبر فى مجملها عن مدى قيام المبحوث ببعض الجهود للتغلب على المعوقات التى تواجة مشروعة ، وقد أعطي المبحوث ثلاثة إستجابات (بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة) وبالأوزان (٣ ، ٢ ، ١)على الترتيب .

ب- المتغيرات التابعة : وتتكون من إحدى وعشرون من أهم المعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية سواء تتعلق بالجوانب التنظيمية او التسويقية او التمويلية اوبصاحب المشروع نفسة وقد تم تصنيف هذة المعوقات الى نوعين من المعوقات هى :

أولا :المعوقات المباشرة ويقصد بها تلك المعوقات التى تتصل بالعمليات التسويقية والتمويلية والتنظيمية والتى تعترض الجوانب التنموية لتلك المشروعات وقد قيست من خلال أربعة عشر من المعوقات التى تتعلق بتلك الجوانب.

ثانيا : المعوقات غير المباشرة ويقصد بها تلك المعوقات التى تتصل بصاحب المشروع نفسه سواء فيما يتعلق بالخبرة الفنية والادارية ومدى خبرته مع التعامل مع الجهات الحكومية التى تتصل بمشروعه سواء بالضرائب و التامينات ومكاتب العمل وخلافه وقد قيست من خلال ستة معوقات تتعلق بتلك الجوانب.

ثالثا :إجمالى المعوقات وتتكون من إجمالى نوعى المعوقات المباشرة وغير المباشرة .

وقد إعطيت كل من المعوقات العشرون أربعة إستجابات (بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة ، لا توجد) بالاوزان (٣ ،٢ ، ١ ، صفر) على التوالى ، كما بلغ معامل الثبات لكل من مقاييس المعوقات الثلاثة حوالى ٠,٨٩ ، ٠,٨٧ ، ٠,٨٨ على الترتيب وهى قيم مرتفعة ،تدل على ثبات كل مقياس وإستخدامة للقياس .

النتائج ومناقشاتها

يمكن عرض اهم النتائج التى تم التوصل اليها وفقا لاهداف هذا البحث مرتبة على النحو التالى :

أولا: الخصائص الشخصية والإجتماعية للمحوثيين.

باستعراض بيانات جدول (١) يتضح ان الغالبية العظمى (٨٨,٠ %) من حائزى المشروعات المدروسة من الذكور ، كما ان مايزيدعن النصف منهم قليلا (٥٦,٢%) مستأجرين لمواقع مشرواعاتهم، وان غالبيتهم (٨٠,٧ %) غيراعضاء فى اى من المنظمات المحلية ، وان حوالى ثلثيهم (٦٧,٤ %)كان لديهم خبرة بالمشروع قبل تنفيذة، وان المهنة الرئيسية لثلثيهم تقريبا ما بين موظف (٣٤,٣ %) ، ومزارع (٣٠ %) ، وأخيرا فإن ما يقرب من ثلاثةارباع المبحوثيين (٧٣,٨ %) من حائزى المشروعات الزراعية الصغيرة عينة البحث يستخدمون عمالة اسرية فقط فى مقابل ما يزيد عن لربع قليلا(٢٦,٢ %) منهم يستخدمون عمالة مؤجرة بالاضافة للعمالة الإسرية.

جدول (١): التوزيع العددى والنسبى للمبحوثيين وفقا لخصائصهم الشخصية والاجتماعية

الخصائص	عدد	%	الخصائص	عدد	%
النوع			عضوية المنظمات		
ذكر	٢٠٥	٨٨,٠	عضو	٤٥	١٩,٣
انثى	٢٨.	١٢,٠	غير	١٨٨	٨٠,٧
الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠	الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠
ملكية موقع المشروع			المهنة الرئسية		
ملك	١٠٢	٤٣,٨	موظف	٨٠	٣٤,٣
ايجار	١٣١	٥٦,٢	أعمال حرفية وحرة	٨٣	٣٥,٧
.....	.....	.....	مزارع	٧٠	٣٠,٠
الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠	الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠
الخبرة بالمشروع قبل تنفيذة			العمالة بالمشروع		
توجد	١٥٧	٦٧,٤	اسرية	١٧٢	٧٣,٨
لا توجد	٧٦	٣٢,٦	اسرية ومؤجرة معا	٦١	٢٦,٢
الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠	الإجمالي	٢٣٣	١٠٠,٠

ثانيا : التعرف على المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة .

وقد تم تحقيق ذلك من خلال ثلاثة أبعاد وهى :

١- التعرف على مستوى تعرض المشروعات المدروسه للمعوقات من وجهه نظر حائزيها :

باستعراض بيانات جدول (٢) والذى يبين توزيع المبحوثين وفقا لمستوى المعوقات التى تواجه مشروعاتهم يتضح ان قلة من المشروعات المدروسة (٧,٧٣ %) لا تواجه اى من المعوقات غير المباشرة ، كما ان غالبيتها تتعرض للمعوقات غير المباشرة سواء بدرجه ضعيفة او متوسطه (٥١,٩٣ %، ٢٠,٦٠ %)على الترتيب ، وعلى العكس من ذلك فقد اتضح ان غالبية تلك المشروعات تواجه معوقات مباشرة (٥٨,٣٧ % ، ٢٧,٩٠ %) سواء بدرجه متوسطه أو بدرجه ضعيفة على الترتيب . وبصف إجمالية فإن غالبية المشروعات المدروسة (٦٢,٦٦% ، ٢٧,٩٠%) تتعرض للمعوقات بصفة عامة سواء بدرجة متوسطة او بدرجة ضعيفة على الترتيب .

وبناءا على النتائج السابقه يتضح ان مستوى تعرض المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة للمعوقات المباشرة يتفوق على نظيره بالنسبه للمعوقات غير المباشرة. وقد يرجع ذلك لضعف القدرة التمويلية لصاحب العمل وقلة خبرته التسويقية او التنظيمية بالاضافه الى نقص خبرته بصفه عامة

جدول (٢): توزيع المبحوثين وفقا لمستوى المعوقات التى تواجه مشروعاتهم

نوع المعوقات	الفئات		العدد	%
المعوقات المباشرة	توجد بدرجة ضعيفة	(١٤- فاقل)	٦٥	٢٧,٩٠
	توجد بدرجة متوسطة	(١٥- ٢٨)	١٣٦	٥٨,٣٧
	توجد بدرجة كبيرة	(٢٩- فاكثر)	٣٢	١٣,٧٣
الاجمالي			٢٣٣	١٠٠
المعوقات غير المباشرة	لا توجد	(صفر)	١٨	٧,٧٣
	توجد بدرجة ضعيفة	(٦ - فاقل)	١٢١	٥١,٩٣
	توجد بدرجة متوسطة	(٧ - ١٢)	٤٨	٢٠,٦٠
	توجد بدرجة كبيرة	(١٣ - فاكثر)	٤٦	١٩,٧٤
الاجمالي			٢٣٣	١٠٠
إجمالي المعوقات	توجد بدرجة ضعيفة	(٢٠- فاقل)	٦٥	٢٧,٩٠
	توجد بدرجة متوسطة	(٢١- ٤٠)	١٤٦	٦٢,٦٦
	توجد بدرجة كبيرة	(٤١ - فاكثر)	٢٢	٩,٤٤
الاجمالي			٢٣٣	١٠٠

٢- الاهمية النسبية للمعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة محل الدراسة :

باستعراض النتائج التى تتعلق بالمعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة والتى امكن تصنيفها الى نوعين من المعوقات هما : المعوقات المباشرة و المعوقات غير المباشرة يتضح الاتى :

أ- فيما يتعلق بالمعوقات المباشرة : تبين بيانات جدول (٣) أن المعوقات المباشرة تتمثل فى اربعة عشر معوقا والتى أمكن ترتيبها وفقا للأهمية النسبية لمدى تعرض المشروعات المدروسة لكل منها الى ثلاث فئات وفقا للدرجة المتوسطة لكل منها : حيث تكشف البيانات أن هناك ثلاث معوقات قد احتلت مرتبة متقدمة وهى : ضعف الموارد المالية اللازمة للحصول على المواد الخام (٢,١٤درجة) يليها احتكار البعض للمواد الخام (٢,١٠ درجة) ثم ضعف القدرة على الحصول على المواد الخام بالجملة (١,٩٤ درجة) . فى حين احتلت تسعة معوقات مرتبة متوسطة وهى: تذبذب أسعار المواد الخام (١,٥٧ درجة) يليها التقدير الجزافى للضرائب (١,٥٤ درجة) يليها تذبذب أسعار المنتج (١,٤٨ درجة)ثم ضعف القدرة على جذب أسواق جديدة (١,٤٢ درجة) يليها ضعف المنتج وعد القدرة على المنافسة (١,٣٩ درجة)يليها صعوبة التعامل مع التأمينات(١,٣٦ درجة) وأخيرا عدم وجود دفاتر محاسبية (١,٣٦ درجة)، عدم القدرة على اختيار العمالة على أسس موضوعية(١,٣٥ درجة) ، صعوبة التعامل مع مكاتب العمل (١,٣٥ درجة) ، . كما يأتى فى مؤخرة المعوقات المباشرة إثنين من المعوقات وهما وعدم الالتزام بمواعيد العمل بشكل منتظم ، وتراكم الأعباء الضريبية على المشروع وبدرجة متوسطه مقدارها ١,١٩ ، ١,١٥ درجة على الترتيب .

ب-فيما يتعلق بالمعوقات غير المباشرة : تبين بيانات جدول (٣) أن المعوقات غير المباشرة تتمثل فى ست معوقات والتى أمكن ترتيبها وفقا للأهمية النسبية لمدى تعرض المشروعات المدروسة لكل منها الى فئتين وفقا للدرجة المتوسطة لكل منها : حيث تكشف البيانات أن هناك ثلاثة معوقات تحتل مرتبة متقدمة وهى : ضعف مشاركة صاحب العمل للجوانب الاجتماعية للعمال (١,٤٣) ، و ضعف القدرة على التعامل مع الجهات الحكومية (١,٢٣) يليه عدم احتساب اجر صاحب العمل عند التقييم (١,١٢) كما يأتى فى مرتبة متأخرة ثلاث معوقات وهى : قلة الخبرة الإدارية فى مجال المشروع (١,٠٣) يليه قلة الاحتكاك بأصحاب المهنة (١,٠٣) وأخيرا قلة الخبرة الفنية فى مجال المشروع (٠,٧٣)

جدول (٣) : الاهمية النسبية للمعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة محل الدراسة :

معوقات المشروعات الصغيرة	درجة تعرض المشروعات المدروسة للمعوقات								الدرجة المتوسطة
	كبيرة		متوسطة		ضعيفة		لاتوجد		
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
اولا : المعوقات المباشرة :									
١- ضعف الموارد المالية للحصول على المواد الخام .	١١٦	٤٩,٨	٤٠	١٧,٢	٧١	٣٠,٥	٦	٢,٦	٢,١٤
٢- احتكار البعض للمواد الخام .	١٠٣	٤٤,٢	٧٧	٣٣,٠	٢٦	١١,٢	٢٧	١١,٦	٢,١٠
٣- ضعف القدرة على الحصول على المواد الخام بالجملة .	٧٥	٣٢,٢	٩٢	٣٩,٥	٤٣	١٨,٥	٢٣	١٧,٢	١,٩٤
٤- تذبذب اسعار المواد الخام .	٤٢	١٨,٠	٨٥	٣٦,٥	٦٩	٢٩,٦	٣٧	١٥,٩	١,٥٧
٥- التقدير الجزافي للضرائب .	٦٤	٢٧,٥	٤٨	٢٠,٦	٧١	٣٠,٥	٥٠	٢١,٥	١,٥٤
٦- تذبذب اسعار المنتج .	٤٢	١٨,٠	٧٧	٣٣,٠	٦٥	٢٧,٩	٤٩	٢١,٠	١,٤٨
٧- ضعف القدرة على جذب اسواق جديدة .	٣٠	١٢,٩	٧٨	٣٣,٥	٨٥	٣٦,٥	٤٠	١٧,٢	١,٤٢
٨- ضعف المنتج وعدم القدرة على المنافسة .	٤٢	١٨,٠	٥١	٢١,٩	٩٥	٤٠,٨	٤٥	١٩,٣	١,٣٩
٩- صعوبة التعامل مع التامينات الاجتماعية .	٣٦	١٥,٥	٤٦	١٩,٧	١١٧	٥٠,٥	٣٤	١٤,٦	١,٣٦
١٠- عدم وجود دفاتر محاسبية .	٣٣	١٤,٢	٩٢	٣٩,٥	٣٣	١٤,٢	٧٥	٣٢,٢	١,٣٦
١١- عدم القدرة على اختيار العمالة على اسس موضوعية .	٥٠	٢١,٥	٥٤	٢٣,٢	٥٧	٢٤,٥	٧٢	٣٠,٩	١,٣٥
١٢- صعوبة التعامل مع مكاتب العمل	٤٦	١٩,٧	٥٣	٢٢,٧	٧١	٣٠,٥	٦٣	٢٧,٠	١,٣٥
١٣- تراكم الاعباء الضريبية .	٢٩	١٢,٤	٥١	٢١,٩	٨٨	٣٧,٨	٦٥	٢٧,٩	١,١٩
١٤- عدم الالتزام بمواعيد العمل بشكل منتظم .	١٦	٦,٩	٨١	٨٤,٨	٥٧	٢٤,٥	٧٩	٣٣,٩	١,١٥
ثانيا : المعوقات غير المباشرة :									
١- ضعف مشاركة صاحب المشروع بالجوانب الاجتماعية للعمال .	٦٠	٢٥,٨	٦٩	٢٩,٦	١٥	٦,٤	٨٩	٣٨,٢	١,٤٣
٢- ضعف قدرة صاحب المشروع على التعامل مع الجهات الحكومية .	٢٨	١٢,٠	٥٠	٢١,٥	١٠٢	٤٣,٨	٥٣	٢٢,٧	١,٢٣
٣- عدم احتساب اجر صاحبالمشروع عند التقييم .	٥٣	٢٢,٧	٣٣	١٤,٢	٣٥	١٥,٠	١١٢	٤٨,١	١,١٢
٤- قلة الخبرة الادارية لصاحب المشروع في مجال المشروع .	٣٤	١٤,٦	٤٢	١٨,٠	٥٤	٢٣,٢	١٠٣	٤٤,٢	١,٠٣
٥- قلة احتكاك صاحب المشروع باصحاب المهنة.	٣٠	١٢,٩	٣١	١٣,٣	٨٧	٣٧,٣	٨٥	٣٦,٥	١,٠٣
٦- قلة الخبرة الفنية لصاحب المشروع في مجال المشروع .	٣٠	١٢,٩	١٩	٨,٢	٤٣	١٨,٥	١٤١	٦٠,٥	٠,٧٣

ج- الفروق فى درجه تعرض المشروعات المدروسه للمعوقات التى تواجهها وفقا لنوعيه تلك المشروعات:

لاختبار معنوية الفروق فى مقاييس المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة عند تصنيفها وفقا لنوعيه تلك المشروعات ، فقد تم استخدام اختبار (ف) للدلالة على معنوية الفروق كما هوارد فى جدول (٤) حيث توضح بياناته انه لاتوجد اى فروق معنوية بين متوسطات درجة المعوقات المباشرة للثلاثة انواع من المشروعات محل الدراسه، فى حين كانت هناك فروق معنوية بين متوسطات كل من المعوقات غير المباشرة (٨,٣٤ درجة) ، (٥,٥٦ درجة) ، (٥,٩٥ درجة) وكذا اجمالى المعوقات (٣٠,٧٩ درجة) ، (٢٦,٨٧ درجة) ، (٢٦,٦٧ درجة) للثلاثة انواع من المشروعات محل الدراسة (دواجن ، و مناحل ، مبيدات و نقاوى)

جدول (٤) : نتائج اختبار (ف) لاختيار معنوية الفروق فى متوسطات مقاييس المعوقات التىتواجه المشروعات الزراعية الصغيرة عند تصنيفها علي اساس نوع تلك المشروعات

المشروعات / المعوقات	دواجن ن = ٦٧	مناحل ن = ٤٥	مبيدات وتقاوى ن = ١٢١	قيمة (ف)
معوقات مباشرة	٢٢,٤٥	٢١,٣١	٢٠,٧٢	.٧٧٦
معوقات غير مباشرة	٨,٣٤	٥,٥٦	٥,٩٥	*٥,٦٥
اجمالى المعوقات	٣٠,٧٩	٢٦,٨٧	٢٦,٦٧	*٣,٠٤

على الترتيب .كما تكشف قيمة (ف) عن معنوية الفروق بين المتوسطات سواء للمعوقات غير المباشرة اوالإجمالى المعوقات حيث بلغت قيمة ف لكل منهما (٥,٦٥) ، (٣,٠٤) وكل منهما ذو دلالة احصائية عند المستوى الاحتمالى ٠.٠٥ ، وبذلك يتضح ان مشروعات الدواجن هى الاكثر تعرضا للمعوقات بصفة عامة سواء مباشرة او غير مباشرة او الاجمالى . فى حين تتعرض النوعيين الاخرين من المشروعات بدرجة تكاد تكون متماثلة .الامر الذى يظهر معه الاختلاف المعنوى فى درجة تعرض مشروعات الدواجن وغيرها من المشروعات الاخرى للمعوقات التى تحد من النهوض بها وبصفة خاصة المعوقات غير المباشرة ومما يؤكد ذلك ماتوضحة نتائج اختبار معنوية الفروق فى المعوقات بين كل نوعين من المشروعات(جدول (٥) والتى تشير الى تعرض مشروعات الدواجن للمعوقات غير المباشرة بدرجة اكبر من تعرض كل من مشروعات (المناحل) ،(المبيدات –التقاوى) وبمتوسط فرق بين كل منهما (٢,٧٩ درجة ،٢,٤٠ درجة) وكل منهما فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠١ كما توضح بيانات نفس الجدول تعرض مشروعات الدواجن للمعوقات بصفة إجمالية بدرجة أكبر من مشروعات المبيدات والتقاوىمعا وبمتوسط فرق مقدارة ٤,١٢درجة وهو فرق معنوى عند المستوى االإحتمالى ٠,٠٥ وبناء على النتائج السابقة لم نتمكن من قبول الفرض الاحصائى الاول وقبول الفرض البديل

جدول (٥) : نتائج اختبار معنوية الفروق بين كل نوعين من المشروعات فى المعوقات التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة

المعوقات	متوسط الفرق		
	دواجن مناحل	دواجن مبيدات وتقاوى	مناحل مبيدات وتقاوى
المباشرة	١,١٤	١,٧٣	٠,٥٩
غير المباشرة	**٢,٧٩	* *٢,٤٠	-٠,٣٩
إجمالى المعوقات	٣,٩٢	*٤,١٢	٠,٢٠

ثالثا : علاقة المتغيرات المستقلة بالمعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة .

أ- النتائج التى تتعلق بدراسة الفروق فى المعوقات التى تواجة المشروعات المدروسة وفقا لخصائص المبحوثين وهى نوع المبحوث (ذكر ، إنثى) ، وعضوية المنظمات (عضو ،غير عضو) ، ونوع الملكية لموقع لمشروع (ملك ، إيجار) ،ونوع العمالة المستخدمة (اسرية فقط ، اسرية ومؤجرة معا)،والمهنة الرئيسيةللمبحوث (موظف ، حرفى او اعمال حرة ، مزارع) .

وبإستعراض النتائج الواردة بجدول (٦) يتضح انة ليس هناك فرق فى درجة المعوقات ـــــ المباشرة او غير المباشرة او إجمالى المعوقات ـــ التى تواجة المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة بين مجموعتى المبحوثين من حائزى تلك المشرةعات عند تصنيفهم وفقا لكل من النوع ، وعضوية المنظمات ، ووجود الخبرة بالمشروع قبل تنفيذ ، وعلى العكس فقد كشفت النتائج عن تعرض المشروعات التى تستخدم عمالة اسرية فقط ،والتى تؤجر موقع المشروع للمعوقات المباشرة بدرجة أقل مقارنة بنظائرها التى تستخدم العمالة الاسرية والمؤجرة معا ، وتلك التى تمتلك موقع المشروع حيث بلغ متوسط الفرق بينهما (- ٣,٥٧ ، و٢,٩٢) على الترتيب وكل منهما فرق معنوى حيث بلغت قيمة (ت) المقابلة لهما حوالى (- ٢,٦٩) ، (٢,٣٨) وهى قيم ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥ على الأقل. كما توضح النتائج بنفس الجدول رقم (٦) ان المشروعات التى تؤجر الموقع الذى تعمل فية تتعرض للمعوقات غير المباشرة بدرجة أكبر من التى تتمتلك الموقع وبمتوسط فرق بلغ مقدارة حوالى -٢,٤٥ وهو فرق

معنوى حيث بلغت قيمة (ت)المناظرة لة حوالى (-٣,٧٥)وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى٠,٠١ وقد يرجع ذلك لعدم تحمل المشروع بعض الأعباء المالية فى صورة إجور وإيجار حيث يعتبر صاحب المشروع ذلك أفضل من العمل لدى الغير فضلا عن انة يعمل لحسابة وذلك يعتبر دخل إضافى من وجه نظرة بعيداعن الاسس العلمية للتقيم المالى والاقتصادى للمشروعات .

جدول (٦): نتائج إختبار (ت) للفرق فى المعوقات التى تواجة المشروعات المدروسة عند تصنيف حائزيها من المبحوثين عينة البحث على اساس المتغيرات المستقلة ذات القياس الإسمي

الخصائص	انواع المعوقات					
	المباشرة		غير المباشرة		إجمالى المعوقات	
	متوسط الفرق	قيمة (ت)	متوسط الفرق	قيمة (ت)	متوسط الفرق	قيمة (ت)
النوع (ذكر - انثى)*	١,٥١	٠,٧٥	-٠,٣٨	-٠,٤٠	١,١٤	٠,٥١
عضوية المنظمات (عضو - غير عضو)	-٢,٧٢	- ١,٨١	٠,٦٣	٠,٧٠	-٢,١٠	-١,٠٧
ملكية موقع المشروع (ملك - إيجار)	٢,٩٢	*٢,٣٨	-٢,٥٤	**٣,٧٥-	٠,٨٠	٠,٢٥
العمالة المستخدمة (اسرية - اسرية ومؤجرة)	-٣,٥٧	- **٢,٦٩	٠,٦١	٠,٧٦	-٢,٩٧	-١,٧٩
الخبرة بالمشروع قبل تنفيذة (توجد -- لا توجد)	-٠,٨٢	-٠,٥٩	١,٠٩	١,٥١	٢٧.	٠,١٦

*فى جميع المقارنات تم طرح متوسط الفئة الثانية من متوسط الفئة الاولى

أما فيما يتعلق بالتعرف على مدى وجود إختلاف فى درجة المعوقات التى تواجة المشروعات المدروسة باختلاف المهنة الرئيسية للمبحوثين من حائزى المشروعات المدروسة ، توضح النتائج بجدول (٧) وجود هذا الإختلاف وبفارق معنوى وعلى مستوى كل من المعوقات المباشرة وغير المباشرة ، وإجمالى المعوقات حيث بلغت قيمة (ف) المناظرة لكل منها حوالى ٣,٩١ ، و٤,٣٥ ، و٥,٦٤ على الترتيب وكل منها قيمة ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥ على الإقل . وتلك النتائج توضح ان المشروعات التى يمتلكها موظفون اقل تعرضا للمعوقات المباشرة ، وغير المباشرة ، والإجمالى من تلك التى يمتلكها حرفى اوصاحب اعمال حرة والأخرى التى يمتلكها مزارع ، وهذا ما تكشف عنة النتائج بجدول (٨) لاختبار معنوية الفروق فى المعوقات بين كل نوعين من المشروعات والتى اوضحت ان متوسط الفرق فى درجة المعوقات التى تواجهها المشروعات عينة البحث بين فئتى (الموظفين ، او اصحاب الحرف والاعمال الحرة) من المبحوثين قد بلغ حوالى - ٣,٩٣ ، - ١,٦٧ ، ٥,٦٠ لكل من المعوقات المباشرة ، وغير المباشرة ، والإجمالى على الترتيب كما بلغ بين فئتى (الموظفين ، والمزارعين) حوالى - ٢,٤٣ ، -٤,٦٦فى المعوقات غير المباشرة وإجمالى المعوقات على التوالى وجميعها فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥ على الاقل.

جدول (٧) : نتائج اختبار (ف) لاختبار معنوية الفروق فى مقاييس المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة عند تصنيفها على اساس نوع المهنة الرئيسية للمبحوثين من حائزى تلك المشروعات

المهنة الرئيسية / المعوقات	موظف	حرفى أوأعمال حرة	مزارع	قيمة (ف)
	ن = ٨٠	ن = ٨٣	ن = ٧٠	
معوقات مباشرة	١٩,٢٦	٢٣,١٩	٢١,٤٩	*٣,٩١
معوقات غير مباشرة	٥,٢٤	٦,٩٠	٧,٦٧	**٤,٣٥
اجمالى المعوقات	٢٤,٥٠	٣٠,١٠	٢٩,١٦	**٥,٦٤

جدول (٨) : نتائج اختبار معنوية الفروق بين كل نوعين من المشروعات فى المعوقات التى تواجه المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة

المعوقات	متوسط الفرق		
	موظف حرفي أوأعمال حرة	موظف مزارع	حرفى أوأعمال حرة مزارع
المباشرة	-٣,٩٣**	-٢,٢٣	١,٧١
غير المباشرة	-١,٦٧*	-٢,٤٣**	-٠,٧٧
إجمالي المعوقات	-٥,٦٠**	-٤,٦٦**	٠,٩٤

ب-نتائج الارتباط البسيط والإنحدار المتعدد: وتشتمل على العلاقة الإرتباطية البسيطة بين ثلاثة عشر متغير مستقل ذات القياس الكمى وكل من المتغيرات التابعة الثلاثة (المعوقات المباشرة ،والمعوقات غير المباشرة ،وإجمالى المعوقات) أما علاقة الإنحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة وكل من المتغيرات التابعة فقد تم تضمين المتغيرات المستقلة الثلاث عشر ذات القياس الكمى بالإضافة الى متغيرى ملكية موقع المشروع ، ونوع العمالة المستخدمة كمتغيرات صماء فى معادلات الإنحدار ونعرض لاهم النتائج كالتالى :

١-المعوقات المباشرة :

يبين جدول (٩) ان قيمة معامل الارتباط البسيط بين المعوقات المباشرة وأربعة متغيرات مستقلة هى : نسبة مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة ، و مدة الخبرة بالمشروع ، والطموح المهنى للمبحوث ، والاتجاة نحو العمل الحر قد بلغت :- ٠,١٣٦ ، - ٠,١٣٣ ، - ٠,٤٧١ ، - ٠,٢٢٢ ، لكل منها على الترتيب وجميعها قيم معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ على الأقل . وعلى الجانب الاخر لم تكشف نتائج نفس الجدول على معنوية العلاقة بين المعوقات المباشرة وباقى المتغيرات المستقلة . كما تكشف النتائج جدول (٩) عن وجود علاقة ارتباطية بين المعوقات المباشرة وجميع المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) حوالى ٠,٦١٩ و هى ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة (ف) ٩,٩٩٤ اوهى معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠١. ، كما تشير النتائج ان المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه تفسر حوالى ٣٨,٣% من التباين الكلى فى المعوقات المباشرة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٣٨٣ و للتعرف على الاهمية النسبية للمتغيرات المستقلة التى تسهم فى تفسير التباين فى درجة المعوقات المباشرة كمتغير تابع والتى يمكن ترتيبها حسب اهميتها النسبية وفقا لقيم معامل الانحدار الجزئى القياسى و هى : ، الطموح المهنى للمبحوث (-٠,٤٠٨)، ، مساهمه الزوج فى دخل الاسرة (-٠,٢٧٩) ، ومدة الخبرة بالمشروع (٠,٢٧٦) ، ومساهمه الزوجة فى دخل الاسرة (-٠,٢١٢) ، والاتجاة نحو العمل الحر (- ٠,١٨٦) ونوع العمالة المستخدمة (- ٠,١٣٥) ، والحيازة الحيوانية للاسرة (-٠,١٢١)) وجميعها قيم ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى٠,٠٥ على الأقل وتكشف هذه النتائج عن اهمية المتغيرات الشخصية التى تتعلق بتنمية القدرات الذهنية والفكرية والتى تنمى الاتجاة وتزيد الطموح لدى المبحوث بالاضافة الى وتعاون الزوجين لزيادة دخل الأسرة ومدةالخبرة بالمشروع مما يساعد على مواجهه المعوقات المباشرة التى تتعرض لها مشروعاتهم وهذا ما يتضح من ثبوت العلاقة متغيرات الطموح المهنى ، والاتجاه نحو العمل الحر ، ونسبة مساهمة الزوج فى دخل الاسرة ،ومدة الخبرة بالمشروع سواء كانت علاقة بسيطة او فى ظل وجود المتغيرات الاخرى التى تضمنتها معادلة الانحدار .

وبناء على النتائج السابقة لم نتمكن من قبول الفرض الإحصائى الثانى وقبول الفرض البديل

٢- المعوقات غير المباشرة : يبين جدول (٩) ان معامل الارتباط البسيط بين المعوقات غير المباشرة وسبعة متغيرات مستقلة ذات دلالة إحصائية بدرجة مواجهه المشروعات للمعوقات غير المباشرة منها ثلاثة متغيرات عند المستوى الاحتمالى ٠١. وهى : عمر المشروع ، والطموح المهنى للمبحوث ، وجهود المبحوث للتغلب على معوقات المشروع وبمعامل إرتباط مقدارة -٠,١٩٣ ، ٠,٢٨٩ ، - ٠,٣٦١ ، وأربعة متغيرات عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ وهى مساهمة الزوج فى دخل الاسرة ، مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة ، والدخل الشهرى لاسرة المبحوث ، والمساحة الارضية للمشروع وبمعامل إرتباط وقدرة ٠,١٣٤، ٠,١٥٦ ٠,١٤٢، - ٠,١٦٨ على التوالى . وعلى الجانب الاخر لم تكشف نتائج نفس الجدول على معنوية العلاقة بين المعوقات غير المباشرة وباقى المتغيرات المستقلة.

جدول (٩) : نتائج الارتباط البسيط والانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة المعوقات التى تتعرض لها المشروعات الزراعية الصغيرة المدروسة كمتغير تابع .

المتغيرات المستقلة	المعوقات المباشرة		المعوقات غير المباشرة		إجمالى المعوقات	
	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى القياسى	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى القياسى	معامل الارتباط البسيط	معامل الانحدار الجزئى القياسى
١- تعليم المبحوث	-٠,٠٣٦	-٠,٠٢٢	٠,٠٧٨	-٠,١٧٠*	٠,٠٠٧	-٠,٠٩٥
٢- تعليم الزوج / الزوجة	٠,٠٠٣	٠,٠٤٨	٠,٠٨٣	٠,٣٠٣**	٠,٠٤٠	٠,١٧٨
٣- مساهمة الزوج فى دخل الاسرة	-٠,١٣٦*	-٠,٢٧٩**	٠,١٣٤*	-٠,١٩١**	-٠,٠٤٦	-٠,٣٠٨**
٤- مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة	-٠,٠٨٣	-٠,٢١٢**	-٠,١٥٦*	-٠,٣١٤**	-٠,١٣٧*	-٠,٣١٢**
٥- الدخل الشهرى لاسرة المبحوث	٠,١٢١	٠,١٠٦	٠,١٤٢*	٠,٢٢٠**	٠,١٦١*	٠,١٨٥**
٦- عمر المشروع	-٠,١٢٥	-٠,٠٣٤	-٠,١٩٣**	-٠,٢٠٦**	-٠,١٨٨**	-٠,١٢١
٧- المساحة الارضية للمشروع	٠,١٠٥	٠,٠٢٠	-٠,١٦٨*	٠,٠٧٤	٠,٠٠٦	٠,٠١٨
٨- مدة الخبرة بالمشروع	-٠,١٣٣*	٠,٢٧٦**	-٠,٣٥	٠,٠٤٠	-٠,١٢١	-٠,٢٠٠*
٩- الحيازة الزراعية للاسرة	-٠,٠٨٤	٠,٠٢٩	-٠,٠٧٠	-٠,٠٥١	-٠,٠٩٨	-٠,٠٠١
١٠- الحيازة الحيوانية للاسرة	-٠,١٠٩	-٠,١٢١*	٠,٠٠١	٠,١٠٦	-٠,٠٨٦	-٠,٠٤٧
١١- الطموح المهنى للمبحوث	-٠,٤٧١**	-٠,٤٠٨**	٠,٢٩٨**	٠,٢٩٨**	-٠,٢٣٦**	-٠,١٨٦**
١٢- الاتجاه نحو العمل الحر	-٠,٢٢٢**	-٠,١٨٦**	-٠,٠٥٨	-٠,٠٠٤	-٠,٢٠٢**	-٠,١٤٥*
١٣- جهود المبحوث للتغلب على المعوقات	٠,٠٩٢	-٠,٠٩٤	-٠,٣٦١**	-٠,٣٨٢**	-٠,٢٣٩**	-٠,٢٥٠**
١٤- نوع العمالة المستخدمة	.....	-٠,١٣٥*	.....	-٠,٠٢٦	.....	-٠,٠٩٥
١٥- ملكية الموقع	.....	-٠,٠٠٤	.....	-٠,٣٠٠**	.....	-٠,١٤١*
معامل الارتباط المتعدد (R)	٠,٦١٩		٠,٦٢٨		٠,٥٣٥	
معامل التحديد(R^2)	٠,٣٨٣		٠,٣٩٥		٠,٢٨٦	
قيمة (F)	٩,٩٩٤**		٩,٤٤١**		٥,٧٨٦**	

كما تكشف النتائج بجدول (٩) عن وجود علاقة ارتباطية بين المعوقات غير المباشرة وجميع المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) حوالى ٠,٦٢٨ وهى ذات دلالة احصائيه و هذا ما تكشف عنه قيمة (ف) ٩,٤٤١ وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، كما تشير النتائج ان المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه تفسر ٣٩,٥%من التباين الكلى فى المعوقات غير المباشرة حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٣٩٥ و للتعرف على الاهمية النسبية للمتغيرات المستقلة التى تسهم فى تفسير التباين فى المعوقات غير المباشرة كمتغير تابع و التى يمكن ترتيبها وفقا لاهميتها النسبية وفقا لقيم معامل الانحدار الجزئى القياسى وهى : الجهود التى يبذلها المبحوث للتغلب على المعوقات (-٠,٣٨٢)، ومساهمة الزوجة فى دخل الأسرة (-٠,٣١٤) ، ومساهمة الزوج فى دخل الأسرة (٠,٣٠٣)، وملكية موقع المشروع (-٠,٣٠٠) ، والطموح المهنى للمبحوث (٠,٢٩٨) ، والدخل الشهرى لاسرة المبحوث (٠,٢٢٠) وعمرالمبحوث (-٠,٢٠٦) ، ومساهمةالزوج فى دخل الاسرة (-٠,١٩١) ، وتعليم المبحوث (- ٠,١٧٠)) وجميع قيم هذة المعاملات ذت دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥ على الأقل . وهذة النتائج تكشف عن اهمية القدرة الإقتصادية للإسرة والإصرار على الإستمرار فى المشروع وبذل العديد من الجهود للتغلب على المعوقات وهذا مايتضح من ثبوت علاقة متغيرات دخل الاسرة ، ومساهمة كل من الزوج والزوجة فى دخل الاسرة عمر المشروع ، و الطموح المهنى للمبحوث ، وبذل الجهود للتغلب على المعوقات سواء كانت علاقة بسيطة او فى ظل وجود المتغيرات الاخرى التى تضمنتها معادلة الانحدار .

وبناء على النتائج السابقة لم نتمكن من قبول الفرض الإحصائى الثالث وقبول الفرض البديل

٣ - اجمالى المعوقات : يبين جدول (٩) ان قيمة معامل الارتباط البسيط بين اجمالى المعوقات وستة متغيرات مستقلة منها أربعة متغيرات عند المستوى الاحتمالى٠,٠١وهى : الطموح المهنى للمبحوث ، و الاتجاة نحو العمل الحر ، والجهود التى يبذلها المبحوث للتغلب على المعوقات ، وعمر المشروع بمعامل إرتباط بلغ -٠,٢٣٦ -٠,٢٠٢ ، -٠,٢٣٩ ،-٠,١٨٨ على الترتيب ، ومتغيرين إثنين عند المستوى الاحتمالى ٠,٠٥ ، وهما مساهمة الزوجةفى دخل الإسرة ،الدخل الشهرى للاسرة وبمعامل إرتباط بلغ مقدارة -٠,١٣٧ ، ٠,١٦١ على التوالى وعلى الجانب الاخر لم تكشف نتائج نفس الجدول على معنوية العلاقة بين اجمالى المعوقات وباقى المتغيرات المستقلة .

كما تكشف النتائج جدول (٩) عن وجود علاقة ارتباطية بين اجمالى المعوقات وجميع المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) حوالى ٠,٥٣٥ و هى قيمة ذات دلالة احصائية وهذا ما تكشف عنه قيمة (ف)التى بلغت ٥,٧٨٦ وهى قيمة معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠,٠١ ، كما تشير النتائج ان المتغيرات المستقلة الخمسة عشر المدروسة مجتمعه تفسر ٢٨,٦% من التباين الكلى فى اجمالى المعوقات حيث بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠,٢٨٦. و للتعرف على الاهمية النسبية للمتغيرات المستقلة التى تسهم فى تفسير التباين فى اجمالى المعوقات كمتغير تابع والتى يمكن ترتيبها وفقا لاهميتها النسبية وفقا لقيم معامل الانحدار الجزئى القياسى وهى مساهمة الزوجة فى دخل الاسرة (٠,٣١٢)، مساهمة الزوج فى دخل الاسرة (-٠,٣٠٨) ، الجهود التى يبذلها المبحوث للتغلب على المعوقات (-٠,٢٥٠)مدة الخبرة بالمشروع (-٠,٢٠٠) ، الطموح المهنى (-٠,١٨٦) ، والدخل الشهرى للاسرة (٠,١٨٥) والاتجاة نحو العمل الحر(-٠,١٤٥) ، وواخيرا ملكية موقع المشروع (-٠,١٤١) وجميع قيم هذة المعاملات ذات دلالة إحصائية عند المستوى الإحتمالى ٠,٠٥ على الأقل . وهذة النتائج تكشف عن اهمية القدرة الإقتصادية للإسرة والإصرار على الإستمرار فى المشروع وبذل العديد من المحاولات لتطويرة وهذا مايتضح من ثبوت علاقة متغيرات دخل الاسرة ،عمر المشروع ، و الطموح المهنى للمبحوث ، و درجة النهوض بالمشروع سواء كانت علاقة بسيطة او فى ظل وجود المتغيرات الاخرى التى تضمنتها معادلة الانحدار .

وبناء على النتائج السابقة لم نتمكن من قبول الفرض الإحصائى الرابع وقبول الفرض البديل

الأهمية التطبيقية

من استعراض نتائج الدراسه السابق بياتها فانه يمكن التوصية بالاتى :

١-ان المعوقات غير المباشرة التى تواجه المشروعات الريفية الصغيرة هى الاكثر تاثيرا على تلك المشروعات مقارنة بالمعوقات المباشرة. مما يستلزم التركيز على ضرورة تدريب من يرغب فى اقامه مشروعات ومداومة عقد دورات تدريبية لاصحاب المشروعات القائمة واكسابهم المهارات الخاصة بادارة تلك المشروعات وكيفيه التعامل مع الجهات الحكومية حيث يمثل كل ذلك بعض من المعوقات غير المباشرة وتنشيط دور حضانات المشروعات الصغير من قبل الصندوق الإجتماعى والتوسع فى نشرها وتدعيم برامجها التدريبية وغيرها وسعيها لاستقطاب المشروعات الخاصة غير الممولة من الصندوق ووضع استراتيجية فعالة تمكنها من التوسع فى نشاطها وبصفة خاصة فى الريف.

٢-ضرورة الفصل بين المشروعات الزراعية الريفية الصغيرة وغيرها من المشروعات الصغيرة الاخرى فى المناطق غير الريفية من حيث المعاملات الضريبية والتعامل مع مكاتب العمل والتامينات الاجتماعية ومحاولة دعم المشروعات من قبل الحكومة فيما يتعلق بتلك الجوانب نظرا لانخفاض اقتصاديات المناطق الريفية عن المناطق غير الريفية .

٣-ضرورة النظر فى ايجاد اليات مشجعة لمشروعات الدواجن حيث اوضحت النتائج انها اكثر المشروعات تعرضا للمعوقات سواء المباشرة او غير المباشرة وخاصة فى ظل الظروف الراهنة وانتشار مرض انفلونزا الطيور والمطالبة بتطوير اليات انتاج وتسمين الدواجن وبصفه خاصة المشروعات المتناهيه الصغر منها .

٤-ضرورة تشكيل روابط لاصحاب المشروعات الريفية الصغيرة (روابط مربى الدواجن ، روابط منتجى النحل ، ... وهكذا) وفقا لنوعيتها وعلى مستوى المراكز الادارية اذ لم يكن على مستوى الوحدات المحلية ان امكن ذلك على ان تضم فى عضويتها اصحاب تلك المشروعات ويكون تمويليها من الاشتراكات الخاصة بهم وبعض الدعم من الجهات الادارية للقيام على تدريب اصحاب تلك المشروعات وتنميه اتجاهاتهم وطموحاتهم وتفعيل دور المشروعات الصغيرة فى التنمية الريفية حيث تبين من النتائج ان هناك ثلاثه متغيرات محورية ذات علاقة عكسية بدرجه تواجد المعوقات وهى : الطموح المهنى ، والاتجاة نحو العمل الحر ، ودرجة التغلب على تلك المعوقات .

٥-الاخذ بإسلوب الغرف الزراعية على غرار الغرف التجارية للإهتمام بالمشروعات الزراعية الصغيرة وتوحيد جهود القائمين عليها وتوجيههم نحو اليات السوق وإمدادهم بالبيانات السعرية ومعطيات السوق وغيرها وتوفير الدعم الحمائى لتلك المشروعات اذا ماتعرضت لاى إنتكاسات كما حدث فى حالة إنفلونزا الطيور. على ان يدعم تمويل هذة الغرف بإشتراكات أصحاب المشروعات وبنسبةغير قليلة وكذلك أصحاب المشروعات الكبيرة أيضا ومحاولة جلب بعض المنح المالية والفنية الأجنبية لهذة الغرف لدعم ومساندة المشروعات الزراعية الصغيرة.

٦-ضرورة تعديل نظام الإقراض للمشروعات المتناهية الصغر مع الأخذ فى الإعتبار الجوانب المالية المعمول بها فى البنوك والإجراءات االتى تدعم المشروعات جنبا بجنب وارتباط ذلك بمراحل تطور المشروع كتحديد فترة سماح تتوافق وطبيعة المشروع .على ان يكون ذلك من خلال إستراتيجية واضحة يشترك فى صياغتها متخصصون ماليون وفنيون ومسؤلين واصحاب مشروعات من ذوى الخبرة .

٧-الإهتمام بدمج الجمعيات الأهلية فى تمويل وتنفيذ المشروعات الزراعية الصغيرة لارتباطها بالبيئة المحلية وبالأهالى ومعايشتها للواقع وقلة نفقات التشغيل بها وقدرتها على توفير التدريب اللازم والمساعدةالفنية المطلوبة والمتابعة الجادة وعن قرب ، وجذب المستفيدين من أصحاب المشروعات القائمة بالفعل ويرغب أصحابها فى تطويرها ، او من يرغب فى تنفيذ مشروع جديد. حيث اثبتت التجارب نجاح بعض الجمعيات التى اتيحت لها هذة الفرصة نجاحا ملحوظا مثل جمعيات رجال الأعمال بالأسكندرية واسيوط وغيرها ومراكز الخدمات المتكاملة التابعة لقطاع الشئون الإجتماعية بوزارة التضامن الإجتماعى.

المراجـــع

ابو حطب ، رضا عبد الخالق (١٩٩٩) : افاق العمل الارشادى الزراعى فى تنميه المشروعات الزراعية والبيئية الصغيرة ، دراسه حالة لمحافظة شمال سيناء ، المؤتمر الرابع (دور الارشاد الزراعى فى تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الريفى) ، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى .

ابو ناعم ، عبد الحميد مصطفى (٢٠٠٢) : ادارة المشروعات الصغيرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة

احمد ، عبد الرحمن يسرى (١٩٩٦) : تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية .

البنا ، فريال خليل (١٩٨٥) : الدور الاقتصادى للمراة الريفية العاملة بالصناعات الريفية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة الزقازيق ، فرع بنها .

الشيمي ، محمد نبيل (٢٠٠٨) :الحوار المتمدن – العدد(٢٤٩٣).
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155341

الصيفى ، محمد حلمى (١٩٩٢) : تقييم اقتصادى لبعض المشروعات الزراعية الصغيرة للمنتفعين بالاراضى الجديدة بجمهورية مصر العربية ، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية ، مجلد (٣٧) ، العدد (١) .

القدسي ،هبة (٢٠٠٧)، مصر تراهن على المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق قفزة تنموية من أجل تحسين ترتيبها في تقارير التنافسية العالمية ، الشرق الاوسط , جريدة العرب الدولية , الخميس ٢٨ يونيو العدد
http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=48&article=425566&suen o=10439

القمحاوى، حسن : الصناعات الصغيرة والمتوسطة ..مفتاح التنمية فى الهند. تقرير التنمية البشرية المصرى (٢٠٠٨) .

زايد ، محمود (١٩٩٩) : أهمية المشروعات الصغيرة ودور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى دعم وتطوير الأنشطة الزراعية ، المؤتمر الرابع للجمعية العلمية للإرشاد الزراعى فى تنمية المشروعات الزراعية الصغيرة للشباب الريفى – (٢٠ -٢١)أكتوبر .

سعد الله ،أحمد أمين و محمد طالبى (٢٠٠٩):واقع مكافحة الفقر فى العالم العربى من خلال تجربة بنوك الفقراء فى www. Kantkji .com/files/economics/211.doc

سيد ، فاطمة جلال محمد (١٩٩٤) : دور الصناعات الصغيرة في تنمية اقتصاديات الدول النامية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، قسم الاقتصاد .

سيد ،فاطمة جلال محمد (٢٠٠٩) : التجارب العالمية فى تعريف المشرو عات الصغيرة فى
http://ocw.kfupm.edu.sa/user/MGT44803/SME-448.doc

عبداللا ، مختار محمد (٢٠٠٢) : علم الاجتماع الريفى ، مذكرة غير منشورة ، كلية الزراعة ، جامعة طنطا

عبد المقصود ، بهجت محمد (١٩٩٩) : المشروعات الزراعية الريفية الصغيرة كما يراها اصحابها بمحافظة اسيوط (مشكلات – ايجابيات – سلبيات) ، المؤتمر الرابع (دور الارشاد الزراعى فى تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الريفى) ، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى .

عبد المقصود ، بهجت ، ومصطفى حمدى احمد (١٩٩٩) : بعض الجوانب والاثار الاجتماعية والاقتصادية لمشروعات شباب الخريجيين بمحافظة اسيوط ، المؤتمر الرابع (دور الارشاد الزراعى فى تنمية المشروعات الصغيرة للشباب الريفى) ، الجمعية العلمية للارشاد الزراعى .

عنتر ، محمد ابراهيم ، و عطية احمد النجار (٢٠٠٠) : فاعلية مشروعات الانتاج الحيوانى التى يقدمها الصندوق الاجتماعى فى تنمية الشباب الريفى بمحافظة كفر الشيخ . مجلة البحوث الزراعية ، جامعة طنطا ، العدد (٢٦) .

غرفة تجارة وصناعة الكويت (١٩٨٦) قائمة بيانات منشات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى المشروعات الصغيرة فى
www.Kpdc .com/ Kpd/ inf center /2 doc

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (٢٠٠٢) ورقة عمل حول "أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشات الصغيرة والمتوسطة " مقدمة الى مؤتمر الرؤية المستقبلية للإقتصاد السعودى حتى ١٤٤٠ هجرى.

محمد ، سعد عبد الرسول (١٩٩٨) : الصناعات الصغيرة مدخل لتنمية المجتمع المحلى ، المكتب العلمى للنشر والتوزيع ، الاسكندرية .

مطاوع ، ابراهيم عصمت ، و منير عبد الله حربى (٢٠٠٢) : واقع ومستقبل العلاقة بين التربية و العمالة و التنمية فى العالم ، مؤتمر سوق العمل فى العالم العربى ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .

مكاوى ، سمير رياض (١٩٨٩) : دور الصناعات الصغيرة فى امتصاص فائض العمالة الزراعية فى مصر مع اشارة خاصة الى صناعة الاغذية المحفوظة ، المؤتمر العلمى السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة .

مندور ، حسام محمد (١٩٨٨) : دور الصناعات الصغيرة فى التنمية ، دراسه استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى ، معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، نشرة رقم (٤٣) .

ميا ، على (٢٠٠٥) ، دراسة ميدانية وتحليلية للمشاكل والعقبات التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٢٧) العدد (٢).

وزارة التنمية المحلية (١٩٩٨) : البرنامج القومى للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، القاهرة .

وزارة التجارة الخارجية ، (٢٠٠١) : السياسيات المبدئية لتنمية قطاع المنشات المناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر .

Bologna (2000)SME Conference Business Symposium; Roundtable 4:Enhancing the Competitiveness of SMEs in Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their Partnership with

SMEs of EOCD Countries: Issues Paper. (Annex, p.6

Brandsma, Judith & Rafika Caouali, Making Microfinance Work in the Middle East and North Africa, The World Bank, p.3.

Elbendary, Azza (2006) "Social and Economic Aspects of Small Enterprise Projects in Two Egyptian Villages" Paper presented at the annual meeting of the Rural Sociological Society, Seelbach Hilton Hotel, Louisville, Kentucky, Aug 10.

Geiger, Sandra. K. (1989), Manufacturers, Worksite health promotion programs in Western Maryland: A nursing model for small industry. PH. D. Dissertation. University of Maryland, College Park.

Guhathakurta, Subhrajit(1991). Industrial Policy and Firm Size in Development : The Indian Case (India) . PH. D. Dissertation. University of California, Berkeley.

Jefremovas , Villia Maria (1991). Petty commodity production and capitalist: brick and roof tile- making in Rwanda. PHD. Dissertation. University of Toronto –Canada.
UNDP and UNIDO (2004)) Partnerships For Small-Enterprise Development
UNDP, Human Development Report (2002)
UNDP, Human Development Report (1999)

THE OBSTACLS FACEING SMALL AGRICULTUEAL ENTERPRISES IN RURAL AREAS AT KAFR EL- SHEIKH GOVERNORATE

khamis, M. I. A.
Agri., Extension Rural Development, Research Institute

ABSTRACT

The main objectives of this study are identifying the obstacles face the Small agric. enterprises, the variables related with the degree of those obstacles To achieve Those objectives six districts were selected and six local unit villages one from each were selected randomly , three types of the small agric. enterprises: poultry, honey bees and pesticides- seeds by 310 small projects existed in the six sample villages of which 233 projects were randomly selected poultry (67projects), honey bees (45projects) and pesticides- seeds (121projects). The data were collected through the personal interviews by using pre-tested questionnaire; percentages, frequencies, (F) Test, (T) Test, Person correlation coefficient and multiple regressions were used in data analysis.

The main findings were as follows:

- The majority of the studied small enterprises faces direct obstacles by moderate and weak level(58.37% , 27.90%) and face indirect obstacles by weak and moderate level (51.93% , 20.60%) consequently.
- The most important direct obstacles facing the studied projects were: weakened finances, the raw materials not available, instability of raw materials and production prices and unfair the tax estimation.
- The most important indirect obstacles facing the studied projects were: the weakened sharing of the owners of the studied projects in social life of the workers, the weakened abilities to deal with the governmental offices, the wages of owners of the studied projects are not accounted in the financial evaluation, the low experiences of the owners of the studied projects in the social, technical and managemen aspects.
- The small poultry enterprises face the obstacles more than the others types.
- The studied projects owning the site of the project face less problems than those that rent them.
- The studied projects which use family labor faceless obstacles compared with others.
- The variables related with the obstacles were wife and husband sharing in the family income, the professional aspirational, the attitude towards the privet work, and the respondent's efforts to overcome the obstacles.
- The independent variables combined explain about 33.6% of the variance in the direct obstacles, 32.5% of the variance in indirect obstacles and about 26.3% of the variance in the total obstacles which face the studied projects.